الأمم المتّحدة A/HRC/46/NGO/X

الجمعية العامة التوزيع: عام

1 فبراير 2021

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 46

22 فبراير - 19 مارس 2021

البند 7 من جدول الأعمال: حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

مداخلة كتابية مشتركة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الحق - القانون في خدمة الإنسان، التحالف الدولي للموئل، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري خاص

1 فبراير 2021

تلقى الأمين العام البيان التالي، والذي تم تعميمه وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996.

المجتمع المدني يدعو لزيادة الشفافية ووضع إطار زمني واضح للتحديث السنوي لعام 2021 لقاعدة بيانات الأمم المتحدة للشركات العاملة مع مشروع الاستيطان الإسرائيلي

إن إصدار الأمم المتحدة قاعدة بيانات للشركات المنخرطة في الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 12 فبراير 2020، يعد إحدى الخطوات الهامة في سبيل البدء في معالجة مشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني، وضمان مساءلة الشركات في سياق الاحتلال العسكري والاستعمار المطول والفصل العنصري. تضمنت قاعدة البيانات الأولى 112 شركة، تقع مقرات معظمها في إسرائيل بالإضافة إلى ثماني عشرة شركة في ست دول أخرى.[1] ونظرًا لأهمية قاعدة البيانات، فإن التحديث السنوي لها يعد أمرًا ضروريًا لضمان فعاليتها. إن إعداد قاعدة البيانات بمثابة آلية ملموسة تعزز تنفيذ القانون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالتزامات الدول بضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان، فضلاً عن مسئولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، على النحو الذي أعادت تأكيده المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك في حالات الاحتلال.

سمح الإفلات المتزايد من العقاب لمشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني بالعمل والتوسع في انتهاك القانون الدولي، ودعم الجهات الفاعلة غير الحكومية والخاصة مثل المؤسسات التجارية. ووفقًا لتقرير 2013 الصادر عن بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة للتحقيق في تداعيات المستوطنات الإسرائيلية، فإن «[...] الشركات التجارية تمارس أنشطتها في المستوطنات وتساهم في صيانتها وتطويرها ودعمها».[2] لقد مارست الشركات دورًا حاسمًا في استدامة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، واضعةً نفسها في سياق المشاركة في الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والمنهجية للقانون الدولي المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني أو الاستفادة منها.

بينما يواجه العالم الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19، تصعّد إسرائيل من عمليات الهدم غير القانوني للمنازل والممتلكات الفلسطينية، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ أربع سنوات،[3] في انتهاك للحق الإنساني للفلسطينيين في السكن اللائق، من ضمن حقوق أخرى، وهو عنصر رئيسي في الحق في مستوى معيشي لائق.[4] خلال الفترة بين مارس 2020 ويناير 2021، هدمت إسرائيل 470 مبنى، بما في ذلك 211 مبنى سكني، 166 منها مأهولة، وهو ما أدى إلى تهجير 811 فلسطينيًا، بينهم 382 طفلًا.[5] إن عمليات هدم المنازل، باستخدام المعدات التي قدمتها شركات مثل جي سي بي و كاتربيلار و هيونداي،[6] تساعد على توسيع المستوطنات الإسرائيلية وتمكين عمليات الضم الفعلي للأراضي. في الوقت نفسه، سارعت إسرائيل في توسيع مستوطناتها غير القانونية ووحداتها السكنية والبنية التحتية المرتبطة بها بما في ذلك النقل، ومن الواضح أن الشركات الإسرائيلية والمتعددة الجنسيات، مثل باك سي إيه إف، تشارك فيها.[7]

منذ اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 36/31 في عام 2016، والذي يفوض المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإعداد قاعدة البيانات، أعرب أعضاء الأمم المتحدة وكذلك منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم عن دعمهم لقاعدة البيانات وتحديثها السنوي.[8] وقد أيدت بعض الدول الأعضاء العملية صراحة،[9] بينما شددت دول أخرى على أهمية إصدارها –على الرغم من تأخّر ذلك بسبب الضغط السياسي– للحفاظ على استقلالية المفوضية السامية لحقوق الإنسان.[10]

في أكتوبر 2020، رحب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 1967 بإصدار قاعدة البيانات في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، مؤكدًا أنها «تسلط الضوء على نشاط الشركات –الإسرائيلية والدولية على حد سواء– في المستوطنات وتعزز فهم المجتمع والشركات للبيئة المعادية لحقوق الإنسان التي تحافظ عليها المستوطنات».[11] وأثار التقرير مخاوف أن قاعدة البيانات الأولى «لم تتضمن عدد من الشركات التي لها علاقات إمداد مهمة مع المستوطنات والاحتلال». ودعا إلى معالجة هذه المخاوف من خلال تحديد «نطاق جميع الأعمال التجارية» المنخرطة في المستوطنات والاحتلال «لكي تكون قاعدة البيانات بمثابة أداة حية وفعالة».[12]

تماشيًا مع قرار مجلس حقوق الإنسان 36/31، تم تكليف المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتحديث قاعدة البيانات سنويًا، بما في ذلك إضافة الشركات العاملة في الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية، وإلغاء الشركات المدرجة في القائمة في حالة وجود دليل واضح على فك الارتباط. يوفر هذا رادعًا مهمًا للشركات عن التعامل مع مشروع الاستيطان غير القانوني بما يشكله من انتهاكات خطيرة تصل حد الجرائم المعترف بها دوليًا بموجب القانون الدولي.

لا تزال المنظمات المحلية والإقليمية والدولية ملتزمة بمواصلة دعم عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في قاعدة البيانات. في هذا السياق، تحث منظماتنا على:

1. أن تواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان العمل من أجل التحديث السنوي لقاعدة البيانات وإطلاع الجمهور على تحديث عام 2021 عند الانتهاء من الاستعراض الدوري الشامل.

2. ينبغي على المفوضية السامية لحقوق الإنسان زيادة الشفافية فيما يتعلق بعملية التحديث السنوي لقاعدة البيانات، بما في ذلك توفير جدول زمني واضح وعام لنشر تحديث عام 2021.
3. على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعم المفوضية في الوفاء بولايتها بالكامل لتحديث قاعدة البيانات سنويًا وضمان تخصيص الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض.
4. على الدول الأعضاء، التي هي دول موطن للشركات المدرجة في قاعدة البيانات، اتخاذ التدابير اللازمة لضمان احترام الشركات التجارية داخل أراضيها أو ولايتها القضائية للقانون الدولي والقوانين الأخرى ذات الصلة، خلال عملياتها وعلاقاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي على الدول حرمان الشركات المدرجة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة وغيرها من المتورطين في انتهاكات القانون الدولي من الوصول إلى الدعم والخدمات العامة، بما في ذلك استبعادهم من المشتريات العامة.
5. على الدول الأعضاء إصدار إرشادات واضحة للجهات الفاعلة الخاصة ومؤسسات الأعمال –بما يتماشى مع القانون الدولي– حول المخاطر والتداعيات القانونية للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في حال تورطها في مشروع الاستيطان الإسرائيلي.

الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس، مركز الإرشاد الفلسطيني، شبكة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، مؤسسة الضمير لدعم الأسير وحقوق الإنسان، مركز العمل المجتمعي (جامعة القدس)، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، تشارك أيضًا الآراء الواردة في هذا البيان، باعتبارها منظمات غير حكومية لا تتمتع بمركز استشاري.

1) قاعدة بيانات لجميع مؤسسات الأعمال المشاركة في الأنشطة المفصلة في الفقرة 96 من بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة للتحقيق في آثار المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء البلاد. الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session43/Documents/A_HRC_43_71.docx

2) «تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في تداعيات المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية»،

https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session22/A-HRC-22-63_en.pdf

3) انظر بتسيلم، «خلال الجائحة: عدد الفلسطينيين الذين تُركوا بلا مأوى في إسرائيل يسجل رقمًا قياسيًا على مدى الأربع سنوات الماضية»، 4 نوفمبر 2020 ، متاح على:

https://www.btselem.org/press_releases/20201104_number_of_palestinians_israel_left_homeless_hits_four_year_record_in_pandemic

4) مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، «تقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في عدم التمييز في هذا السياق» (27 يوليو 2020)، وثيقة الأمم المتحدة A/75/148.
5) منظمة الحق وآخرين، «استمرار النداء العاجل المشترك للإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بشأن إسرائيل، عمليات الهدم وسط جائحة عالمية»، 25 يناير 2021 ، ص. 3 ، متاح على:

https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/2021/01/25/210125-joint-urgent-appeal-on-israels-continued-demolitions-amidst-a-global-pandemic-25 -01-2021-1611570818.pdf

6) الحق، «الضم الفعلي يتواصل مع هدم المنازل باستخدام جرافات هيونداي ، تدمير الأراضي الفلسطينية والبنية التحتية والنهب» (16 يوليو 2020)

https://www.alhaq.org/advocacy/17124.html#_ftn1

خلال عمليات الهدم التي نفذت في عامي 2019 و2020، تم توثيق الاستخدام المنتظم للآلات من هيونداي (145 حالة) وجي سي بي (142) وكاتبيلار (57) وفولفو (88) والإبلاغ عنها من قبل ضحايا عمليات الهدم (المصدر: مؤسسة الحق، قسم التوثيق والمراقبة). انظر أيضًا:

https://lphr.org.uk/latest-news/jcb-to-be-investigated-after-uk-government-body-accepts-lphr-complaint-is-material-and-/substantiated-relating-to-involvement-in-israels-human-rights-violations-against-palestinians

7) للمزيد راجع:

https://cihrs.org/31-palestinian-european-human-rights-organisations-networks-trade-unions-demand-basque-company-caf-be-included-in-un-settlement-database/?lang=en&ct=t(EMAIL_CAMPAIGN_COPY_01

8) راجع على سبيل المثال:

الحق، «أكثر من 100 منظمة تطالب بالإفراج عن قاعدة بيانات الأمم المتحدة للشركات المنخرطة في أنشطة مع المستوطنات الإسرائيلية» (29 أغسطس 2019)

http://www.alhaq.org/advocacy/14950.html

ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، «المجتمع المدني يدعو إلى تحديثات سنوية لقاعدة البيانات حول مشاركة الشركات في المستوطنات الإسرائيلية» (16 يونيو 2020)

https://cihrs.org/civil-society-calls-for-annual-updates-of-database-on-corporate-involvement-in-israeli-settlements/?lang=en

9) خلال الجلسة الـ 43 لمجلس حقوق الإنسان، رحبت دول من إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بإصدار قاعدة البيانات. كما دعت الدول إلى التحديث السنوي لقاعدة البيانات، بما في ذلك بيانين مشتركين باسم منظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية، ما يعكس موقف 57 دولة.

بيان منظمة التعاون الإسلامي:

https://cihrs.org/wp-content/uploads/2021/01/OIC.pdf

10) في يوليو 2019، خلال الجلسة الـ 41 لمجلس حقوق الإنسان، أكدت حوالي 90 دولة، في بيانين مشتركين، على الأهمية الحاسمة لمحافظة المفوضة السامية ومكتبها على استقلاليتهما وقدرتهما على تنفيذ ولاياتهما بحيادية ودون تدخل.

https://www.hrw.org/news/2019/10/01/joint-statement-continued-delay-un-database-un-high-commissioner-human-rights

11) تقرير A/75/532 للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 (22 أكتوبر 2020)،

https://undocs.org/A/75/532

(12) المرجع السابق.